Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Economic reform variables affecting the economic growth of post-war economies for the period 2000-2019

Researcher: Omer Hawas Hassan
College of Administration and Economics
University of Mosul
omar.bap101@student.uomosul.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Ibrahim Adeeb Ibrahim
College of Administration and Economics
University of Mosul
Ibrahim_adeeb@uomosul.edu.iq

Abstract

This research deals with the impact of economic reform policies in the post-war phase for a number of countries that experienced violent conflicts. At first, the research reviews some of the policies that were applied in a number of countries in the post-conflict phase. It also reviews the findings of some previous studies that dealt with the impact of the policies of Reform in certain countries that experienced violent conflict, and provides a standard analysis of the impact of some economic policy variables represented in (government spending, natural resources, external debt, inflation, foreign direct investment, broad money supply and exports) on GDP growth, for a sample of 34 countries Of the countries that experienced violent conflict and then began reform policies; for the period 2000-2019. The Generalized Method of Moments (GMM) is used in estimating the kinetic models of the tabular data, which is a semi-parametric method that achieves consistent and efficient estimations of the model parameters without requiring the normal distribution of error terms to be achieved. The research finds that the natural resources, foreign direct investment and exports have a positive and important impact on post-war GDP growth, while the government spending, inflation, external debt and money supply have a negative impact on post-war GDP growth.

Keywords: economic growth, economic reform policies, the post-war period, panel data analysis.

سياسات الإصلاح الاقتصادي المؤثرة في النمو الاقتصادي لاقتصادات ما بعد الحرب للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

الباحث: عمر حواس حسن
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. إبراهيم أديب إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يتناول البحث تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب لعدد من البلدان التي شهدت نزاعات عنيفة، يستعرض البحث في البداية جانبا من السياسات التي طبقت في عدد من

البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، كما يستعرض ما توصلت له بعض الدراسات السابقة التي تناولت أثر سياسات الإصلاح في دول معينة شهدت نزاعا عنيفا، ويقدم تحليلا قياسيا لتأثير بعض متغيرات السياسات الاقتصادية المتمثلة في (الإنفاق الحكومي، الموارد الطبيعية، الدين الخارجي، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، عرض النقود الواسع والصادرات) على نمو الناتج المحلي الإجمالي، لعينة مكونة من 34 بلدا من البلدان التي شهدت نزاعا عنيفا ثم بدأت سياسات إصلاحية. للمدة 2000-2019 مستخدمة طريقة العزوم المعممة GMM في تقدير النماذج الحركية للبيانات الجدولية التي تعد طريقة شبه معلماتية تحقق تقديرات متسقة وكفؤة لمعاملات النموذج من دون اشتراط تحقق التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ. توصل البحث إلى أن الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لها تأثير إيجابي ومهم على نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بعد الحرب، بينما الانفاق الحكومي والتضخم والدين الخارجي وعرض النقود له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة ما بعد الحرب.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سياسات الإصلاح الاقتصادي، مرحلة ما بعد الحرب، تحليل بيانات الجدولية.

المقدمة

تعاني البلدان التي تمر في مرحلة التعافي من آثار الصراعات العنيفة من نقص شديد في الموارد المادية والبشرية التي تطلبها متطلبات إعادة الإعمار، واستئناف النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التشوهات التي يخلفها الصراع ومنها التشوهات الاقتصادية مثل انخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة، والتشوهات الاجتماعية مثل انتشار الفقر وشيوع الجريمة، وتراجع مستويات التعليم.

إلى جانب هذه التشوهات فإن كثيرا من حالات الصراع تنتهي بانهيار الأنظمة السياسية وسقوط الحكومات، وهذا يعني إضافة أعباء إضافية تتطلب دعما ماديا وبشريا مثل استعادة الإدارة، ودعم الانتخابات، ومراقبة وتعزيز حقوق الإنسان، وتسريح الجنود وإعادة دمجهم، وإصلاح قدرات قطاع الأمن. ثم هناك إعادة التأهيل الاجتماعي، الذي يشمل العودة إلى الوطن، وإعادة توطين اللاجئين الداخليين والخارجيين، وإعادة تأهيل التعليم، والإصلاح والرعاية الصحية، ومساعدة الأطفال المنكوبين بالحرب، ومساعدة ضحايا الحرب.

وفي مواجهة مثل هذه التحديات تتزايد الحاجة للتدخل المباشر سواء من قبل السلطات الحاكمة أو المنظمات الإنسانية أو المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد لا يقتصر التدخل على تقديم الدعم المادي بل يتعداه إلى تقديم الاستشارات والتوجيهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والتعليمية والمؤسساتية وغيرها من المجالات ذات الصلة بإعادة تدوير عجلة النشاط الاقتصادي مجددا.

مشكلة البحث: نظرا لاختلاف التحديات الاقتصادية التي تشهدها الدول الخارجة من الصراع عن تلك التي تواجهها البلدان المستقرة، فإن طبيعة سياسات الإصلاح الاقتصادي المطلوبة وأبعادها وتأثيراتها في النمو الاقتصادي تكون هي الأخرى مختلفة، ما يجعل من الصعوبة بمكان تقييم تأثيرات سياسات الإصلاح الاقتصادي أو تحديد الحزمة المطلوبة من هذه السياسات.

أهمية البحث: بالرغم من أهمية الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تعافي البلدان التي خرجت من الصراعات وهي تحاول استعادة ظروفها الطبيعية واستثمار مواردها المادية والبشرية مجددا، فإن

الدراسات التي تتناول سياسات الإصلاح الاقتصادي في هذ البلدان قليلة للغاية، إذ يتجنب الكثير من الباحثين تناول البلدان التي تشهد صراعا مسلحا أو التي لا زالت قريبة عهد بصراع مسلح بسبب تأثير عوامل عدم الاستقرار على المتغيرات الاقتصادية ما يجعل التنبؤ بها وتوجيهها صعبا إن لم يكن متعذرا، وعليه يمكن عد الدراسات التي تتصدى لمثل هذا الدور على درجة من الأهمية ليس للبلدان التي خرجت من صراع وإنما لكثير من الجهات والمنظمات الدولية التي تحرص على دعم الدول والحكومات المتشكلة في مرحلة ما بعد الصراع كجزء من السياسات التي تستهدف تعزيز السلم والأمن العالمي وتقليل الأزمات في مختلف مناطق العالم.

هدف البحث: يسعى البحث لتقديم رؤية اقتصادية حول فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي في معالجة المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع وتأثيرها في النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وذلك من أجل الاستفادة منها في صياغة برامج إصلاح اقتصادية تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق بشكل خاص والدول الخارجة من الصراع بشكل عام.

فرضية البحث: إن سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع لها أبعاد غير اقتصادية بالإضافة للأبعاد الاقتصادية، مثل ارتباط معالجة البطالة باستجلاب الأيدي العاملة المسرحة من القوات المسلحة، وارتباط الانفاق الحكومي بإعمار المناطق المتضررة من الصراع، وارتباط الإصلاح المالي بتغيير الفلسفة الاقتصادية للحكومة، وهذا يجعل من تأثيرها في النمو الاقتصادي ضعيفا في المدى القصير لكن في المدى الطويل يكون معنويا وإيجابيا.

منهجية البحث: يعتمد البحث بالدرجة الأساس المنهج الكمي في قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي لبلدان العينة، باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة بالتقدير الكمي شبه المعلمي من خلال استعمال طريقة العزوم المعممة لبيانات جدولية والتي تتميز بمعالجتها التلقائية لمشكلة عدم تجانس البيانات بين البلدان كما تأخذ بنظر الاعتبار تأثير الزمن من خلال الاستعانة بقيم متخلفة زمنيا للمتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية بوصفها متغيرات أداتيه تعالج مشكلة عدم التشخيص بسبب الارتباطات الداخلية لمتغيرات النموذج.

المحور الاول: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع

أولاً. سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع: عادة ما يترك الصراع البلدان تعاني من مشاكل اقتصادية كلية حادة، وتعد القاعدة الاقتصادية المتقلصة، والتضخم المعتدل إلى المرتفع، والعجز المالي المزمن، والمستويات المرتفعة للديون الحكومية الخارجية والمحلية، وانخفاض الإيرادات الحكومية المحلية من بين السمات الأكثر بروزًا لهذه الاقتصادات. تعد السنوات القليلة الأولى بعد الصراع حاسمة للانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل. وفي حين أن العمل السريع مطلوب غالبًا إلا أنه ليس بالضرورة وقتًا لاتخاذ إجراء جذري بل هي مدة لوضع السياسات الأكثر ملاءمة لتهيئة الظروف للتعافي. ويتطلب أداء الاقتصاد الكلي الجيد في مدة ما بعد الصراع اتباع نهج تسلسلي للإصلاحات بحيث أنها تسعى جاهدة لخفض التضخم في أسرع وقت ممكن بحيث لا يتجاوز مرتبة واحد بالمائة. والعمل بنشاط على تعزيز خلق فرص العمل وتوسيع سبل العيش وتطلب عودة الاستثمار المحلي وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر. إن العودة إلى النمو المطرد والمعتبر أمر ضروري لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام ولكن النمو وحده لا يحدد

الانتعاش من المهم بشكل خاص في أوضاع ما بعد الصراع أن يكون النمو شاملاً وواسع القاعدة ومراعيًا للنزاع. ومن المرجح أن يكون التعافي أكثر استدامة عندما يفيد الغالبية العظمى من السكان، وليس مجموعة صغيرة، إذ تساعد استعادة الوظائف وسبل العيش على توطيد السلام من خلال منح الشباب فرصًا ودخولًا بديلة للدخل الذي كانوا يتقاضونه جراء انخراطهم في أعمال العنف. ويجب أن تعطي سياسة الاقتصاد الكلي الأولوية أيضًا لتقليل مخاطر الصراع حتى عندما يتم تعزيز النمو. وقد تعني السياسة الاقتصادية الحساسة للنزاع، على سبيل المثال التسامح مع بعض أشكال الاقتصاد الكلي غير التقليدية. على سبيل المثال تعاني معظم البلدان في مرحلة ما بعد الصراع من التضخم المفرط، والذي يجب إسقاطه في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك قد يكون من الضروري تحمل ارتفاع معدلات التضخم وعجز الميزانية على المدى القصير عن المستويات التي يمكن اعتبارها طبيعية. وعلى الرغم من عدم وجود مسار فريد للتعافي، تُظهر التجربة أن البلدان الخارجة من الصراع والتي أكدت على الإدماج الاجتماعي والإنصاف تتمتع بتعافٍ أقوى وأقل عرضة للوقوع مرة أخرى في الصراع (Ohiorhenuan, 2011: 10).

ثانياً. الدراسات السابقة:

١. **دراسة Taher:** بعنوان أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي في سنة 2017، حيث تناولت هذه الدراسة علاقة عدد من المتغيرات الكلية هي الدين العام والخاص بالنمو الاقتصادي في لبنان التي شهدت الصراع من سنة 1975-1990، وكانت مدة هذه الدراسة بين عامي 1989-2014، حيث اعتمدت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (multiple linear regression)، وتم اختبار تأثير الدين العام اللبناني على النمو الاقتصادي باستعمال بيانات 26 عامًا من 1989 إلى 2014. وأظهرت النتائج أن معظم المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية ولها العلامة المتوقعة (Taher, 2017).

٢. **دراسة جباري:** "بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر" في سنة 2014، تناولت علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة الجزائر التي شهدت الصراع بين عامي 1962-1992، إذ اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل القياسي الكمي، وهدف هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد ركزت على إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة من حيث النظرية الاقتصادية وتحليل هذا الأثر باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي خلال المدة 1990-2013 لنتيجة زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الجهود المبذولة لاستقطاب هذه الاستثمارات في الجزائر خلال هذه المدة. وخلصت الدراسة إلى أن النماذج المدروسة تؤثر سلبًا على معدل نمو الاستثمار الاقتصادي في الجزائر (جباري، ٢٠١٤).

٣. **دراسة Ihsan& Anjum:** بعنوان تأثير عرض النقود (M2) على الناتج المحلي الإجمالي في باكستان، في سنة 2013، وتناولت الدراسة العلاقة عرض النقود (M2) على الناتج المحلي الإجمالي لباكستان التي شهدت الصراع بين عامي 1971-1990. ومدة هذه الدراسة بين عامي (2000-2011). استعملت الدراسة نموذجا مكونا من ثلاث متغيرات مستقلة هي معدل التضخم وسعر الفائدة ومؤشر أسعار المستهلك لأن عرض النقود يتأثر بأحدهما، أما مؤشر أسعار المستهلك ومعدل الفائدة فلهما تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي، بينما معدل التضخم له تأثير ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير ارتفاع معدل التضخم سالب على

اقتصاد باكستان لنتيجة العرض المفرط (M2) من قبل SBP. وتكشف هذه الدراسة عن أن تأثير عرض النقود (M2) على الناتج المحلي الإجمالي لباكستان تأثير سلبي ومن ثم يحتاج عرض النقود إلى سيطرة صارمة لتعزيز الاقتصاد (Ihsan & Anjum, 2013).

٤. **دراسة Oladele et al.:** بعنوان دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا في سنة 2017. تناولت علاقة عدد من المتغيرات الكلية هي الانفاق الحكومي وسعر الصرف والاستهلاك الخاص على النمو الاقتصادي لعينة جنوب إفريقيا التي شهدت الصراع للمدة بين 1983-1994، ومدة هذه الدراسة هي (1980-2014)، إذ اعتمدت الدراسة أسلوب نهج التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ لتحليل البيانات، وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. بينما تشير نتيجة متجه تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على المدى الطويل. وهناك علاقة إيجابية ومعنوية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وعلاقة معنوية وسلبية بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الخاص. بناءً على هذه النتائج أظهر الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أن هناك علاقة إيجابية على المدى الطويل في جنوب إفريقيا في حين أن هناك علاقة سلبية ومهمة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المدى القصير (Oladele et al., 2017).

ثالثاً. البيانات الجدولية Panel Data: البيانات الجدولية هي مجموعة بيانات متسلسلة زمنية مقطعية، والتي توفر بشكل مثالي قياسات متكررة لعدد معين من المتغيرات على مدى مدة زمنية لعدد من الوحدات، مثل الأفراد والأسر والشركات والمدن. بينما تتكون مجموعة بيانات المقطع العرضي من عدد من الوحدات لعدد معين من المتغيرات في نقطة زمنية معينة أما بيانات السلاسل الزمنية فتتكون من متغير أو عدة متغيرات لعدد من المدد(Xu & Lee, 2007: 572).

وبشكل عام يمكن تمثيل الانحدار للبيانات الجدولية على وفق الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = a + \beta' x_{it} + u_{it} \qquad (1)$$

إذ تمثل Y_{it} المتغير المعتمد بالنسبة لمقاطع i في المدد t حيث أن $i = 1, 2, \dots, N$ و $t = 1, 2, \dots, T$ وكل من N و T يمثلان عدد المقاطع العرضية والمدد الزمنية على التوالي، أما x_{it} فتمثل متجه المتغيرات التفسيرية وتمثل u_{it} حد الخطأ وتمثل a الحد الثابت أما β' فتمثل متجه معاملات النموذج (Pesaran, 2004: 2).

وغالبًا ما يُعد تقدير البيانات الجدولية طريقة تحليلية فعالة في معالجة البيانات الاقتصادية القياسية. وقد أصبح تحليل البيانات الجدولية شائعًا بين علماء الاقتصاد لأنه يسمح بإدراج البيانات للمقاطع العرضية N (على سبيل المثال البلدان والأسر والشركات والأفراد وما إلى ذلك) والمدد الزمنية T (على سبيل المثال السنوات والأرباع والأشهر وما إلى ذلك). وتتكون مجموعة مصفوفة البيانات الجدولية المدمجة من سلسلة زمنية لكل وحدة مقطعية في مجموعة البيانات، وتقدم مجموعة متنوعة من طرق التقدير. في هذه الحالة، يزداد عدد المشاهدات المتاحة من خلال تضمين التطورات بمرور الوقت.

رابعاً. مفهوم البيانات الجدولية الحركية Dynamic Panel Data: إن نماذج بيانات الجدولية الحركية تتضمن وجود علاقات اقتصادية ديناميكية. وفي نماذج انحدار السلاسل الزمنية من الشائع التعامل مع هذه العلاقات من خلال تضمين القيم المتأخرة للمتغيرات التفسيرية، أو المتغير التابع،

أو كليهما. إن إدراج مدد التأخر في المتغير التابع يوفر توصيفًا مناسبًا للعديد من عمليات التعديل الديناميكي الاقتصادي. ومع ذلك في تحليل البيانات الجدولية مع عدد قليل من المدد الزمنية، غالبًا ما تظهر مشكلات في الاستدلال، مثل تحيز العينة الصغيرة في تقدير المعاملات واختبار الفرضيات (Bun & Sarafidis, 2013: 2).

خامساً. طريقة العزوم المعممة Generalized Method of Moment GMM: تتميز هذه الطريقة عن طريقة العزوم التقليدية بصلاحيتها لتقدير المعلمات الإحصائية حتى إذا كان عدد العزوم يفوق عدد المعلمات كما في النماذج فوق المشخصة (Over determined)، حيث يوجد أكثر من حل واحد للنموذج. ويتم ذلك عبر ايجاد معيار يمكن من خلاله اختيار أفضل تقدير للمعلمات من بين التقديرات الممكنة. من هذه المعايير على سبيل المثال معيار المربعات الصغرى الموزونة، حيث يتم اختيار التغيرات التي تحقق أدنى مجموع موزون لمربعات العزوم، كما في الصيغة الآتية:

$$q = \bar{m}(\theta)' W_n \bar{m}(\theta) \qquad (2)$$

إذ تمثل $\bar{m}$ مجموع متوسطات العزوم m في النموذج، وتمثل θ المعلمات المراد تقديرها، وتمثل W_n مصفوفة قطرية موجبة لا ترتبط بعلاقة دالية بالمعلمات المراد تقديرها، تعكس الأهمية النسبية لكل واحد من العزوم في النموذج، الغرض منها التوصل لتقديرات متسقة للمعلمات، حيث يمكن التعبير عن الأهمية النسبية للعزوم بمقلوب التباينات المقابلة لكل واحد منها (الجومرد والجلبي، ٢٠٢٠: ٣٤٧-٣٨٧).

سادساً. نماذج السلاسل الزمنية غير الساكنة: إن السلاسل الزمنية التي يمكن وصفها بأنها غير ساكنة تظهر في العديد من مجالات العلوم مثل الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع. علاوة على ذلك، فإن سكون أو عدم سكون السلسلة الزمنية له تأثير حاسم على المنهجية المستعملة في الاستدلال اللاحق. لهذه الأسباب كان هناك عدد هائل من الأوراق التي تدرس اختبارات سكون السلسلة الزمنية (Yiannis, 2016: 1). وتتميز نماذج السلاسل غير الساكنة بارتباط الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية وتباينها وتباينها المشترك بالزمن وتظهر مثل هذه الحالة إذا كان هناك ارتباط تام بين القيمة الحالية والسابقة للمتغير المعتمد، كما هو الحال فيما يعرف بنموذج السير العشوائي Random Walk الذي يأخذ الصيغة الآتية: (Geyer, 2021: 115).

$$Y_t = Y_{t-1} + \epsilon_t \qquad (3)$$

وفي النماذج غير الساكنة لا يمكن التنبؤ بسلوك السلسلة الزمنية في المدى البعيد، ويكون تأثير الصدمات مستمرا، ويتعذر استعمال طريقة المربعات الصغرى التقليدية في تقدير المعلمات إذ تسمى المعلمات مزيفة إذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة (Jreij, 2020: 32).

سابعاً. اختبار جذر الوحدة The Unit Root Test: اختبار جذر الوحدة هو اختبار لسكون (أو عدم السكون) السلسلة الزمنية، ويقوم هذا الاختبار على أساس إجراء انحدار للقيمة السابقة للسلسلة الزمنية على القيمة الحالية، بوجود أو عدم وجود الحد الثابت ومتجه الانحدار الخطي للزمن، وتعد طريقة Dickey-Fuller (DF) أبسط طريقة لإجراء اختبار جذر الوحدة وذلك من خلال تحوير نماذج السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي من خلال أخذ الفرق الأول للنموذج، فمثلا في حالة نموذج الانحدار الذاتي ذي الحد الثابت الآتي:

$$Y_t = \upsilon + \phi\, Y_{t-1} + \epsilon_t \qquad (4)$$

يؤخذ الفرق الأول للنموذج وفقا للصيغة الآتية:

$$Y_t - Y_{t-1} = \upsilon + \phi\, Y_{t-1} - Y_{t-1} + \epsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \upsilon + (\phi - 1) Y_{t-1} + \epsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \upsilon + \rho Y_{t-1} + \epsilon_t \qquad wher \quad \rho = \phi - 1 \qquad (5)$$

إذ يتم إجراء انحدار للمعادلة (5) فإذا كانت $\gamma = 0$ دل ذلك على وجود جذر الوحدة الذي يعني الارتباط التام بين القيمة الحالية والسابقة للمتغير المعتمد أي أن $\rho = 1$ أما إذا كان الارتباط غير تام بمعنى أن $\rho < 1$ ففي هذه الحالة ستكون $\gamma < 0$ أي ذات قيمة سالبة وتختلف معنويا عن الصفر، وفي حال وجود ارتباط بين قيم الحد العشوائي ϵ_t يتم استعمال اختبار Dickey-Fuller الموسع أو ما يعرف Augmented Dickey Fuller Test (ADF) وذلك وفق الصيغة الآتية: (Geyer, 2021: 119-120)

$$\Delta Y_t = \upsilon + \rho Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} c_i \Delta Y_{t-i} + \epsilon_t \qquad (6)$$

ثامناً. اختبارات جذر الوحدة Unit roots test لبيانات جدولية باستعمال طريقة The Im, Pesaran and Shin (IPS): يقوم اختبار IPS لجذر الوحدة للبيانات الجدولية على أساس إجراء اختبار يعتمد على متوسط إحصائيات اختبار جذر الوحدة الفردية، إذ يقترح IPS متوسط اختبارات ADF عندما تكون ϵ_{it} مرتبطة بشكل تسلسلي بخصائص ارتباط تسلسلي مختلفة عبر وحدات المقاطع العرضية. حيث تنص الفرضية الصفرية أن كل سلسلة في البيانات الجدولية تحتوي على جذر وحدة، أي $H_0: \rho_i = 0$ لجميع المقاطع، والفرضية البديلة تسمح لبعض (وليس كل) الوحدات المقطعية أن يكون لها جذر وحدة، بمعنى آخر:

$$H_1 = \begin{Bmatrix} \rho i < 0 \text{ for } \ i = 1,2,\dots.,N1 \\ \rho i = 0 \text{ for } \ i = N1+1,\dots.,N. \end{Bmatrix} \qquad (7)$$

ويتم صياغة إحصائية $\bar{t}$ على أنها متوسط إحصائيات ADF الفردية وفقا للمعادلة الآتية:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i-1}^{N} t_{pi} \qquad (8)$$

إذ ان t_{pi} هي إحصاء t لكل وحدة مقطعية (Baltagi, 2021: 344).

المحور الثاني: جانب القياسي لمتغيرات الاصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي

أولاً. عينة الدراسة: تناولت الدراسة 34 دولة تم الحصول عليها من البيانات المتوفرة من قاعدة البيانات البنك الدولي World Development Indicator-WDI للمدة من (2000-2019)، إذ تشمل مجتمع الدراسة التي مرت بفترات صراع منها (ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، كولومبيا، السلفادور، جورجيا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، لبنان، مالي، مولدوفا، المغرب، موزمبيق، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بيرو، فيليبيني، رواندا، السنغال، سيرا ليون، جزر سليمان، جنوب أفريقيان سيريلانكا، السودان، طاجيكستان).

ثانياً. متغيرات الدراسة: تضمنت الدراسة تحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي، إذ تم اختيار اهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي من خلال استقراء الدراسات

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

النظرية والتطبيقية إذ تشير معظم أدبيات النمو الاقتصادي الى متغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر، الموارد الطبيعية والصادرات بوصفها متغيرات مهمة في النمو الاقتصادي اي ان هذه المتغيرات قد تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي في عملية الاصلاح الاقتصادي. ومتغيرات التضخم والانفاق الحكومي والدين الخارجي وعرض النقود بوصفها تؤثر بشكل سلبي في عملية الاصلاح الاقتصادي.

ثالثاً. تحليل الواقع الاقتصادي لبلدان العينة في ضوء متغيرات الدراسة باعتماد على بيانات البنك WDI الدولي: يمكن الوقوف على الواقع الاقتصادي لبلدان العينة من خلال نظرة أولية حول سلوك النمو الاقتصادي والمتغيرات الكلية المؤثرة فيه وفيما يأتي توضيح لسلوك هذه المتغيرات:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP growth:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): تفاوتت بلدان العينة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى نسبة النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 62% في موزمبيق و54% في كمبوديا و28% في غواتيمالا و26% في إندونيسيا. وأقل نسبة بلغت -75% في أنغولا، و-30% في مولدوفا و-17 في تشاد و-8 في لبنان. ويمكن توضيح نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

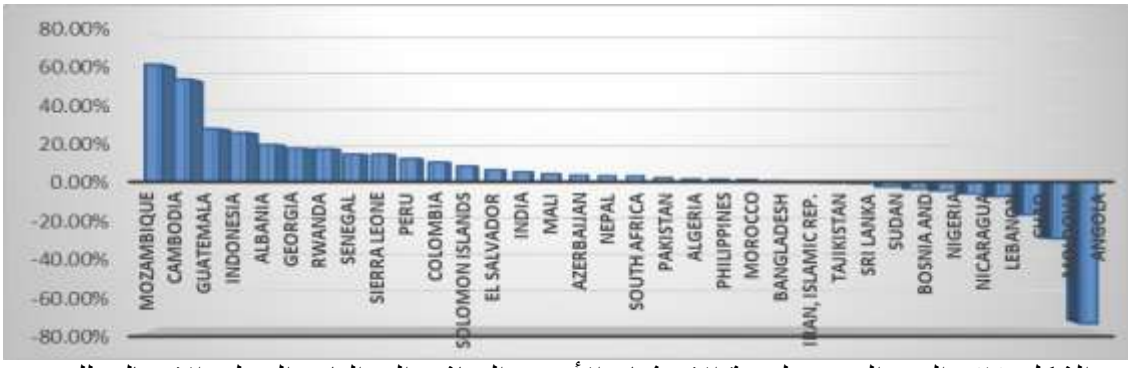

الشكل (١): النمو السنوي لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2019-2000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

اجمالي ريع الموارد الطبيعية TNR: إن بلدان العينة بالنسبة للموارد الطبيعية خلال مدة الدراسة إذ بلغت نسبة النمو السنوي للموارد الطبيعية في جميع البلدان العينة تبدأ من صفر مثل لبنان وباقي البلدان الاخرى إذ تكون نسبهم سالبة ولم تستفد من هذا المتغير لعملية الاصلاح الاقتصادي. ويمكن توضيح نمو الموارد الطبيعية في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

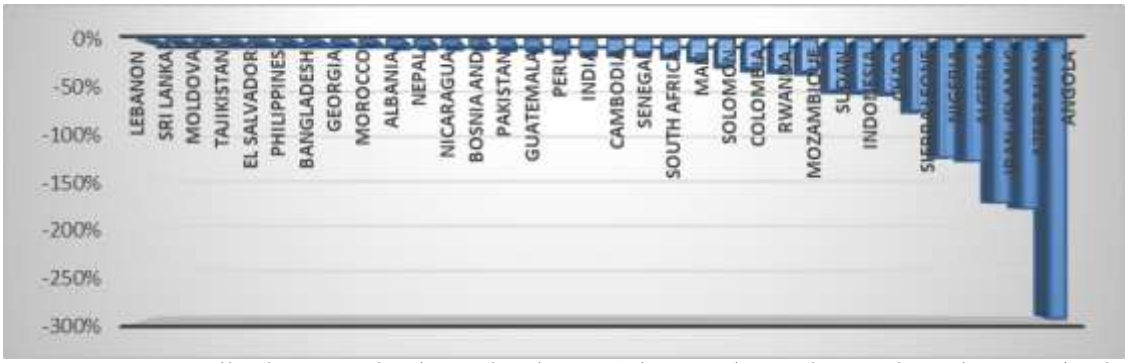

الشكل (٢): النمو السنوي لنسبة الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2019-2000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برامج Excel2010.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

التضخم inf: تفاوتت بلدان العينة في نسبة التضخم خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى نسبة للنمو السنوي للتضخم ما قيمته 226% في السودان و134% في إيران و78% في سيراليون و33% في باكستان. وأقل نسبة بلغت -1621% في أنغولا، و-139% في مولدوفا و-33 في جزر سليمان و-30 في كولومبيا. ويمكن توضيح نمو التضخم في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

الشكل (٣): النمو السنوي لنسبة التضخم الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

الدين الخارجي EXT: تفاوتت بلدان العينة في نسبة الدين الخارجي خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى نسبة للنمو السنوي للدين الخارجي ما قيمته 461% في لبنان و224% في جورجيا و192% في بوسنة هرسك و184% في جنوب افريقيا. وأقل نسبة بلغت -833% في سيراليون، و-402% في مولدوفا و-373 في مالي و-359 في طاجيكستان. ويمكن توضيح نمو الدين الخارجي في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

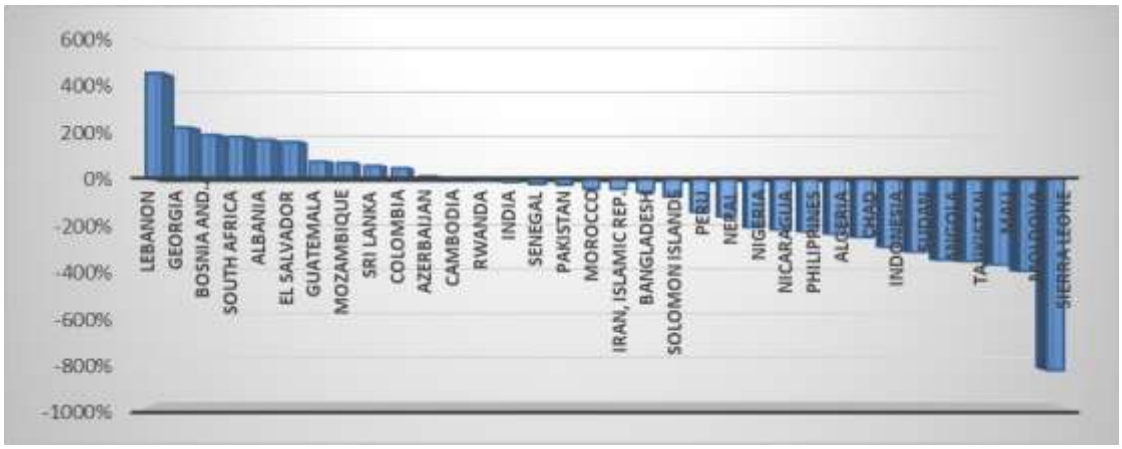

الشكل (٤): النمو السنوي لنسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

الصادرات ex: تفاوتت بلدان العينة في نسبة الصادرات خلال مدة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة للنمو السنوي للصادرات ما قيمته 151% في المغرب و141% في جورجيا و137% في بوسنة هرسك و101% في كمبوديا. وأقل نسبة بلغت -386% في سريلانكا، و-232% في الجزائر و-152 في سيراليون و-116 في الهند. ويمكن توضيح نمو الصادرات في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

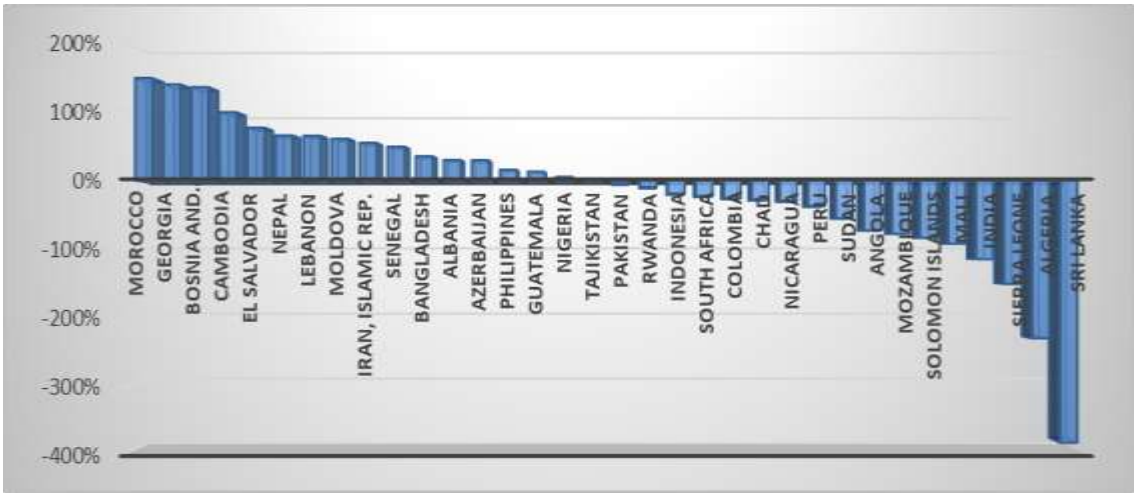

الشكل (٥): النمو السنوي لنسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

عرض النقود bm: تفاوتت بلدان العينة في نسبة عرض النقود خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى نسبة للنمو السنوي عرض النقود ما قيمته 499% في كمبوديا و300% في نيبال 253% في المغرب 226% في الجزائر. وأقل نسبة بلغت -996% في لبنان، و-202% في سريلانكا و-196 في إيران و-112 في جزر سليمان. ويمكن توضيح نمو الصادرات في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

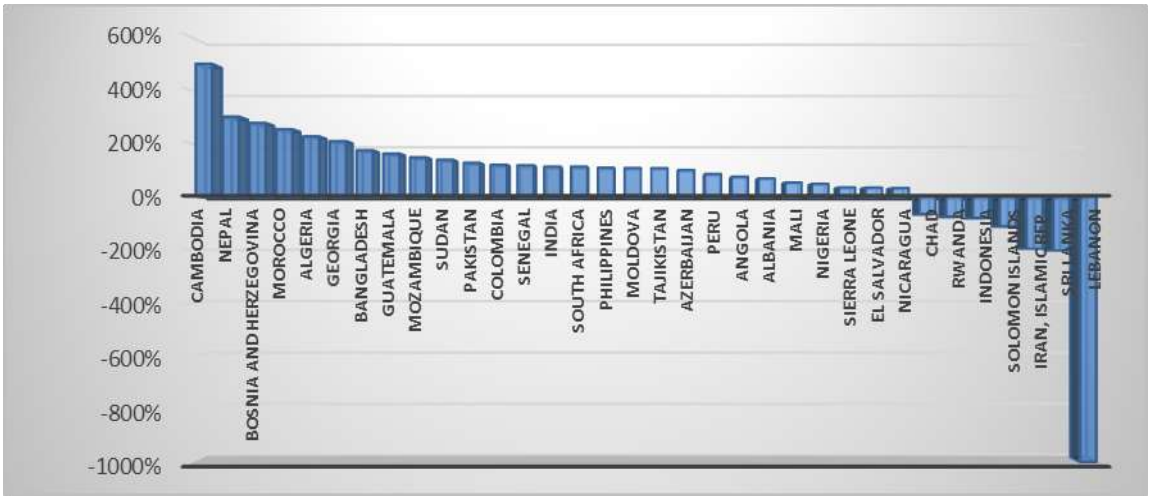

الشكل (٦): النمو السنوي لنسبة عرض النقود الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

الانفاق الحكومي exp: تفاوتت بلدان العينة في نسبة الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى نسبة للنمو السنوي الانفاق الحكومي ما قيمته 103% في بوسنة وهرسك ونيكاراغوا 36% في 253% موزمبيق في المغرب 226% في الجزائر. وأقل نسبة بلغت -996% في لبنان، و-202% في سريلانكا و-196 في إيران و-112 في جزر سليمان. ويمكن توضيح نمو الصادرات في بلدان العينة من خلال الشكل التالي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

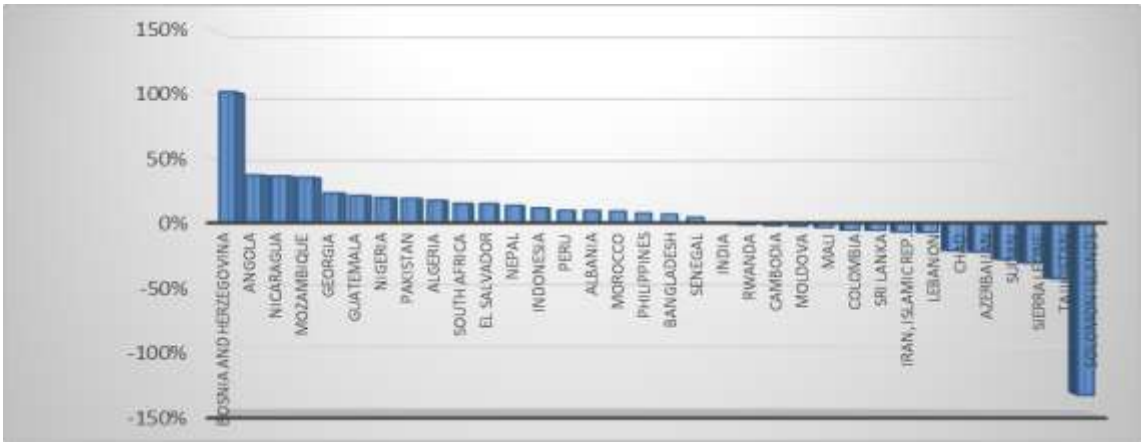

الشكل (٧): النمو السنوي لنسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel2010.

بعد التعرف على المتغيرات التي تضمنتها الدراسة يمكن تحديد الشكل الرياضي للأنموذج والمتمثل في الدالة الآتية:

GDP growth = f (fdi, tnr, inf, d.lnex, d.lnbm, d.lngov exp, d.lnext)

ومن اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها سوف نقوم باستعمال قاعدة بيانات الجدولية أي مقطع عرضي وسلسلة زمنية وهو ما يعرف (Panel Data) إذ أن المقطع العرضي يمثل البلدان، اما السلسلة الزمنية المقطعية فتمثل مدة الدراسة، ومن ثم ستكون عدد المشاهدات المستعملة في التحليل معتمدة على (عدد البلدان N ومدة سنوات الدراسة T).

وفي دراستنا سوف يكون عدد البلدان N=34، ومدة الدراسة T=20. وتعرف Panel Data على انها مشاهدات مقطعية مقاسة في مدد زمنية معينة، قد تكون المشاهدات المقطعية متمثلة بالبلدان، المحافظات، الشركات، الأفراد... الخ

المتغيرات الخاصة بتأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي: يوضح الجدول (١) أهم المتغيرات المستخدمة في البحث للتعبير عن سياسات الإصلاح الاقتصادي المؤثر في النمو الاقتصادي لبلدان العينة.

الجدول (١): المتغيرات المستخدمة في البحث للتعبير عن سياسات الإصلاح الاقتصادي المؤثر في النمو الاقتصادي لبلدان العينة

المتغيرات	الرمز المتغير	تعريف المتغير
اولاً. المتغير المعتمد:		
الناتج المحلي الإجمالي	GDP growth	اللوغاريتم الطبيعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)
ثانياً. المتغيرات التفسيرية:		
١. الاستثمار الاجنبي المباشر	Fdi	صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢. عوائد الموارد الطبيعية	Tnr	إجمالي ريع الموارد الطبيعية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

المتغيرات	الرمز المتغير	تعريف المتغير
٣. الانفاق الحكومي	gov exp	اللوغاريتم للإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٤. العرض النقود M2	Bm	اللوغاريتم الطبيعي لنقد الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٥. التضخم	Inf	التضخم، أسعار المستهلكين (% سنوية)
٦. الدين الخارجي	Ext	أرصدة الديون الخارجية (% من الدخل القومي الإجمالي)
٧. الصادرات	Ex	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي WDI.

نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام احصائية Im pesaran shin (IPS): لقد تم استخدام اختبار IPS نظرا لوجود بيانات مفقودة في بعض المقاطع لبعض السنوات (بيانات غير موزونة) وفي مثل هذه الحالة تعد طريقة IPS هي الأنسب بوصفها تحسب إحصائية كل مقطع على حدا مثل تأخذ متوسط قيمة إحصائية جميع المقاطع.

ولاختبار جذر الوحدة (unit – root test) فرضيتان، هما:

فرضية العدم H_0: إن جميع مقاطع السلسلة الزمنية تعاني من مشكلة جذر الوحدة.

الفرضية البديلة H_1: هناك على الأقل مقطع عرض واحد في السلسلة الزمنية لا يعاني من مشكلة جذر الوحدة.

الجدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام احصائية Im pesaran shin (IPS)

رمز المتغير	المستوى	صيغة النمو
GDP Growth	-	-5.52***
Fdi	-4.28***	-
Tnr	-1.62**	-
Inf	-7.73***	-
Ext	-1.97**	-5.44***
Ex	-0.66	-10.19***
Gov	0.06	-9.73***
Bm	3.54	-9.14***

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج STATA16.

من خلال الجدول في أعلاه تبين أن قيمة إحصائية IPS معنوية عند مستوى 5% بالنسبة للمتغيرات المعبرة عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الموارد الطبيعية للناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وهذا يعنى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة في البيانات الجدولية. بينما نجد أن قيمة إحصائية IPS غير معنوية عند مستوى 5% بالنسبة لمتغير

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.30

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الإجمالي، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى وجود مشكلة جذر الوحدة. لكن عند أخذ صيغة النمو للمتغيرات الثلاثة الأخيرة اتضح أنها ساكنة وعليه يمكن اعتماد صيغة النمو في تقدير معاملات النموذج كما سيتم اعتماد صيغة النمو بالنسبة لمتغير الدين الخارجي حيث أن صيغة المستوى غير معنوية عند مستوى 5% من هنا إن نموذج التقدير سوف يأخذ الصيغة الآتية:

GDP growth = f (fdi, tnr, inf, d.lnex, d.lnbm, d.lngov exp, d.lnext)

إذ سيتم استعمال طريقة العزوم المعممة في تقدير معلمات النموذج، وهي من الطرق الحديثة شبه المعلماتية التي يمكن من خلالها الحصول على مقدرات كفؤة ومتسقة من دون اشتراط التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ، وتستخدم هذه الطريقة بشكل واسع مع النماذج الحركية التي تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية تأثير القيم المتخلفة زمنيا للمتغير المعتمد على القيمة الحالية له (الجومرد والجلبي، ٢٠٢٠: ٣٤٧-٣٨٧)، والجدول (٣) يبين نتائج تقدير المعلمات.

نتائج تقدير معاملات سياسات الإصلاح الاقتصادي المؤثرة في النمو الاقتصادي

طريقة التقدير: طريقة العزوم المعممة Generalized Method of Moments GMM:

عدد الوحدات المقطعية: 34 بلداً، المدة بين: 2000-2019، عدد المشاهدات: 572.

المتغير المعتمد: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (٣): نتائج تقدير معاملات سياسات الاصلاح الاقتصادي المؤثرة في النمو الاقتصادي

المتغيرات	قيمة المقدرات	قيمة إحصائية Z المحتسبة
GDP Growth	0.3165061*** (0.0350949)	9.02
FDI	0.1629302*** (0. 0410197)	3.97
TNR	0.1782662*** (0.0311474)	5.72
DL.EX	4.098576*** (1.071121)	3.83
INF	-0.0996357*** (0.0244266)	-4.08
DL.MB	-4.694264*** (1.660809)	-2.83
DL.GOV	-3.161099*** (1.024535)	-3.09
DL.EXT	-3.861955*** (0.7991974)	-4.83

القيم داخل الأقواس تمثل الانحراف المعياري للمعلمات.

حيث أن: *** مستوى المعنوية 1%، **مستوى معنوية 5%، *مستوى معنوية 10%.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج STATA 16.

يلاحظ من نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية للمتغير المعتمد كانت معنوية، وأن تأثير عوائد الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي معنوي وموجب وهذا يتفق والدراسات التطبيقية التي تشير إلى أن تأثير الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي يكون موجبا، اما المتغير الثاني وهو الاستثمار الاجنبي المباشر فتأثيره في النمو الاقتصادي معنوي وموجب، وبالنسبة للإنفاق الحكومي فتأثيره في النمو الاقتصادي سالب ومعنوي في فرق الاول، اما بالنسبة للصادرات فتأثيرها في النمو الاقتصادي معنوي وموجب، بينما تأثير التضخم في النمو الاقتصادي معنوي سالب في الفرق الاول، أما بالنسبة للدين الخارجي فتأثيره في النمو الاقتصادي معنوي سالب، وبينما تأثير عرض النقود الواسع معنوي وسالب.

التفسير الاقتصادي: تكشف الجداول من (١- ٣) أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 3.97 وحدة، وهذا يشير إلى الأهمية الكبيرة للاستثمار الاجنبي المباشرة في الإصلاح الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع، أما الموارد الطبيعية فقد أظهرت النتائج أنها تفوقت على جميع المتغيرات من حيث الأهمية فزيادتها بمقدار وحدة واحدة أدت لزيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 5.72 وحدة وهذا يؤشر أهمية زيادة استثمار الموارد الطبيعية من أجل الإصلاح الاقتصادي، كما يؤدي نمو الصادرات بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة معدل نمو الناتج بمقدار 3.83 وحدة وهذا مؤشر على أهمية توجه السياسة الاقتصادية لتشجيع عمليات التصدير وتحقيق الانفتاح الاقتصادي واتباع سياسات ضريبية محفزة للتصدير في البلدان الخارجة من الصراع من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد أظهرت النتائج تأثيرا سلبيا لعوامل التضخم وعرض النقد والدين الخارجي والانفاق الحكومي، فزيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي لانخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدر 4.08 وحدة ما يعني ضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار واستقرار قيمة العملة الحقيقية لأن ذلك هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يحفز الاستثمارات ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، أما زيادة عرض النقد بوحدة واحدة فيؤدي لخفض معدل النمو بمقدار 2.83 وحدة وهذا يشير إلى أهمية ضبط عرض النقد عند المستوى الذي يلبي حاجة الاقتصاد المحلي وعدم اتباع سياسة نقدية توسعية، أما معدل نمو الانفاق الحكومي فزيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي لخفض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 3.09 وحدة ما يعني ضرورة ضبط الانفاق الحكومي وعدم اتباع سياسة توسعية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الضرائب أو هدر المال العام في مجالات غير انتاجية، واخيرا إن زيادة معدل نمو الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي لخفض معدل نمو الناتج بمقدار 4.83 وحدة وهذا مؤشر على ضرورة الابتعاد عن القروض الخارجية لعدم جدواها الاقتصادية وإنما مجرد فرض أعباء على كاهل الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الضرائب اللازمة لتسديد أقساط الدين مع فوائده.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. من الصعوبة بمكان فصل الاصلاح الاقتصادي في الدول الخارجة من الصراع عن سياسات تعزيز السلام والأمن والاستقرار التي تتزامن مع سياسات الاصلاح الاقتصادية وتؤثر فيها وتتأثر بها.
٢. إن الإصلاح الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع ضرورة ملحة من أجل منع عودة الصراع، الذي يزعزع أمن البلد ودول الجوار وربما يؤثر حتى على الاقتصاد العالمي ما يستدعي تدخلا دوليا لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعزز الأمن والاستقرار والسلام في هذه البلدان.

٣. كثيرا ما تكون أسباب الصراع هي عوامل اقتصادية مثل الفقر والصراع على الموارد والنمو السكاني وغيرها من العوامل التي يجب معالجتها من أجل منع تكرار الصراع.
٤. تؤثر الحرب الأهلية في النمو الاقتصادي بشكل سلبي من خلال قنوات عدة أهمها: انخفاض رأس المال البشري وتدمير البنية التحتية، فضلاً عن خفض الاستثمار في رأس المال المادي نتيجة هروب رأس المال، وتقليل المدخرات وزيادة عدم اليقين عند الأفراد.
٥. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع، ومن ثم يعزز من فرص السلام والاستقرار والتنمية لهذه البلدان.
٦. تلعب الموارد دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تتطلب استقراراً امنيا من أجل تنميتها واستثمارها فهي تعزز السلام وتتعزز به.
٧. يؤدي نمو الصادرات في البلدان الخارجة من الصراع إلى رفع معدلات النمو فيها إذ يمكن لهذا القطاع أن يوفر فرص عمل تستوعب المشاركين في الصراع، ويزيد من تدفقات العملة الأجنبية ويقلل من نسب البطالة والفقر.
٨. يؤثر التضخم سلبا في النمو الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع ومن ثم قد تؤدي المستويات العالية منه إلى ضعف الثقة بالحكومة والمؤسسات النقدية الوليدة وهذا يزيد من احتمالية العودة للصراع.
٩. لزيادة الانفاق الحكومي تأثير سلبي في النمو الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع، لاسيما وأن نسب الفساد في هذه البلدان مرتفعة وكلما زادت ميزانية الحكومة زادت معدلات الفساد التي تضر بالنمو الاقتصادي.
١٠. تؤدي زيادة المعروض النقدي للتقليل من النمو الاقتصادي، فهي قد تولد ارتفاعا في الأسعار ومن ثم زيادة في معدلات التضخم، لاسيما وان الجهاز الانتاجي في البلدان الخارجة من الصراع غير مرن ليستجيب للزيادة في الكتلة النقدية التي تؤثر فقط في الاسعار دون الانتاج.
١١. إن تأثير الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع سلبي، لا يتحول إلى مشاريع انتاجية تولد دخولا جديدة، بقدر ما يضاف للميزانية الحكومية التي لا تكفي مواردها للنفقات العامة التي تطلبها مرحلة إعادة الإعمار.

ثانياً. المقترحات:

١. معالجة الاختلالات في الهياكل الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع عن طريق جملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي.
٢. سن تشريعات مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الأمن والاستقرار وسيادة القانون من أجل تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
٣. إصلاح النظام المالي والحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد وضغط النفقات الحكومية.
٤. تقديم تسهيلات من أجل زيادة معدلات التصدير، وتوفير البنى الأساسية لقطاع التصدير في البلد الخارج من الصراع.
٥. الابتعاد عن الاقتراض الخارجي كسياسة لتغطية العجز في الميزانية.
٦. تجنب اللجوء لزيادة المعروض النقدي كسياسة لتمويل النفقات الحكومية والحفاظ على ثبات مستوى الأسعار وتقليل التضخم.
٧. مكافحة الفساد من قبل سلطات الدولة وسن وتنفيذ عقوبات بحق المفسدين السابقين.

٨. قيام الدولة بوضع خطة استراتيجية لإعادة الاعمار بالاستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في إعادة الاعمار.
٩. فرض رقابة شديدة على موارد الدولة خصوصا في الاقتصادات الريعية واعادة تأهيل القطاع الصناعي والزراعي.
١٠. تطوير البنية التحتية في القطاع الصحي والتعليمي لا سيما التعليم الأساسي والثانوي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الجومرد، أثيل عبدالجبار، الجلبي، ابراهيم أديب، (٢٠٢٠)، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر قياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات الجدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد ٢٨.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Baltagi, Badi H., (2021), Econometric Analysis of Panel Data, Sixth Edition, Department of Economics and The Center for Policy Research, NY, USA.
2. Bun, Maurice J.G., Sarafidis, Vasilis, (2013), Dynamic panel data models, Department of Economics & Econometrics, Discussion Paper 01, Amsterdam, Netherlands.
3. Geyer, Alois, (2021), Basic Financial Econometrics, Vienna University of Economics and Business.
4. Jreij, Rima, (2020), Unit Root Tests in Finance, PhD thesis, Faculty of Natural and Applied Sciences at Notre Dame University-Louaize.
5. Ohiorhenuan, John F. E., (2011), Post-conflict Recovery: Approaches, Policies and Partnerships, Centre for Research on Peace and Development (CRPD), CRPD Working Paper No. 4, KU Leuven.
6. Pesaran, Hashem, (2004), General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels, IZA Discussion Paper No. 1240, Germany.
7. Xu, Daniel, Lee, Sock Hwan, (2007), Introduction to Panel Data Analysis, Handbook of Research Methods in Public Administration.
8. Yiannis, Karavias, (2016), Almost all about unit roots, research at Birmingham, University of Birmingham.